◄ مفردات علمية:

مفهوم العلم في التراث العربي الإسلامي

إعداد مركز ابن البنا المراكشي

للبحوث والدراسات في تاريخ العلوم في الحضارة الإسلامية - الرباط

مقدمة:

مشكلة وضع التعريفات للمفاهيم والمفردات الاصطلاحية من أعسر المشكلات في طريق الباحثين المحققين، لصعوبة وضع الحد الجامع المانع نفسه، ولارتباط المفردات دوما بسياق الاستعمال من جهة، وبشبكة كبيرة من المفاهيم التي تربطها به أنحاء شتى من العلاقات، أو تفصلها عنه ضروب من الاختلافات. ولا يند تعريف العلم عن هذه القاعدة، فقد اختلفت الأنظار فيه إختلافا كثيرا[1]، وتداخل في التراث العربي الإسلامي مع مجموعة من المصطلحات كالمعرفة والفقه والإدراك... والسبيل للتخفيف من هذه الصعوبات يتطلب أحد أمرين:

إما الوقوف على اللفظ في نص معين، فنستقرئ موارد استعماله بكل صيغه واشتقاقاته، ونمعن النظر في السياقات، ونقلبه في كل الصفات والضمائم والعلاقات، ونشتم من بين أحواله القضايا والمسائل التي يثيرها. والخروج من كل ذلك بالمعنى الكلي الذي يقصده مستعمله في هذا النص الذي ندرسه.

وإما استقراء التعريفات العلمية الموجودة سلفا. نستحضرها من مظانها، في مجال تداولي معين، كالمجال الثقافي الإسلامي، ونتأمل في كيفية تركيبها، ونبحث في أنماط اختلافها أو ائتلافها. ولعمري، إنه مسلك لا يرقى في علميته إلى عشر المسلك الأول. نظرا لاتساع المجال التداولي في الزمان والمكان والنصوص، مع فقدان الكثير منها، ورداءة الموجود منها. مما يجعل العمل الاستقرائي ضعيفا وناقصا. ولكن فائدته التجميعية لا تنكر. فإن كان مع الرغبة التجميعية حدة في النظر، وحس من النقد، كان العمل نافعا بلا شك[2].

فكيف نظر العلماء المسلمون إلى مسألة إمكان تعريف العلم؟ وما هي أمهات تعريفات مفهوم العلم عند القائلين بإمكان تعريفه؟ وضمن أية مسالك في التعريف تندرج؟

1 ـ إمكان تعريف العلم:

ليس السؤال عن إمكان العلم فرعا من المشكلات التي تتناولها نظرية المعرفة L'épis-témologie في الأنساق الفلسفية الكلاسيكية. حيث اختلف الفلاسفة فيها بين الشكاك اللاأدريين، نفاة المعرفة، والمثبتين الاعتقاديين القائلين بوجود المعارف والحقائق، وإن اختلفوا في مصادرها ووسائلها وطبيعتها. وإنما هو سؤال مرتبط بإشكالية التعريف، وهي إشكالية منهجية ومنطقية ولغوية. ولذلك فإن هذا السؤال من قبل علماء الأصول والفلاسفة وغيرهم في المجال الحضاري الإسلامي، ليس ناتجا عن انخراطهم في النقاشات الكلامية والفلسفية مع المذاهب الفسفية الموروثة عن الأوائل، بل كان جزءا من انشغالات علمية داخلية صرفة، وإن تأثرت نظرية التعريفات في مراحل تاريخية معينة، وضمن مواقف مذهبية محددة، بتلك النقاشات. كيفما كان الأمر، فإن تعريف العلم لم يخرج عن هذا السياق الإشكالي. ولذلك اختلف العلماء الذين بحثوا فيه اختلافا بينا، وانقسموا إلى ثلاثة فئات تتوزعها أقوال ثلاثة:

1. 1. القول الأول: استحالة التعريف

وتفرد به بعض العلماء كالفخر الرازي وصدر الدين الشيرازي. فقد أنكرا إمكان تعريف العلم، وعللا ذلك الامتناع بشدة وضوح العلم وبداهته في العقول، «لأنه لا يوجد شيء أعرف منه ليجعل معرفا له»[3]. فنحن لا نُعَرِّفُ إلا ما كان غامضا وعسير الفهم، لتقريبه وجعله واضحا في الأذهان وضوحه في الأعيان، أما «ماهية العلم فمتصورة تصورا بديهيا جليا، فلا حاجة في معرفته إلى معرفة»[4].

1. 2. القول الثاني: إمكان التعريف التام

هو قول الفلاسفة والمتكلمين والأصوليين الذين سلكوا طريق المتأخرين المتأثرين بنظرية الحد الأرسطية. فقد قالوا بأن العلم إما تصورات أو تصديقات. والعلم الحقيقي ممكن فيهما معا: فالحد يفيد العلم بالتصورات، والبرهان يفيد العلم بالتصديقات. ولما كان العلم تصورا، فالحد ممكن في حقه. ولذلك أوجب المتأخرون تعلم المنطق الصوري، لأن «الحد والبرهان هما الآلتان اللتان تكتسب بهما جميع العلوم النظرية، فمن لم يحققهما فلا يعد من طائفة العلماء الباحثين المفتشين عن الحق المخرجين له من العدم إلى الوجود»[5]. وذلك جريا على قاعدة الغزالي في مقدمة المستصفي حين جعل مدارك العقول منحصرة في الحد والبرهان، وإنهما «الآلة التي بها يقتنص سائر العلوم المطلوبة»[6]، ووضع مقدمة في ذلك، ونص على أن العلم بها هو «مقدمة العلوم كلها، ومن لا يحيط بها فلا ثقة له بعلومه أصلا»[7].

1. 3. القول الثالث: عسر التعريف التام

وممن ذهب إلى هذا رهط من الأصوليين، وفي مقدمتهم ابن تيمية. فالتعريف التام بالمعنى المنطقي الصوري هو الذي يحدد ماهية الشيء وعلة وجوده. وهذا يتطلب البحث في اللوازم الذاتية للمفهوم، ويستعين في تعيينها بالشجرة الفورفورية التي تقسم الوجود إلى أجناس وأنواع وفصول وخاصة وأعراض... وغير ذلك مما هو معروف في نظرية الحد المنطقية الأرسطية. ولذلك فمثل هذه الشروط متعذر حصولها أصلا. ولذلك فالتعريف التام للعلم شأنه شأن كل المفاهيم العلمية مستحيل[8].

ويرى ابن تيمية أن الوضوح والخفاء مسألة نسبية، وأن اللفظ بمفرده ليس واضحا بالمطلق ولا غامضا بالمطلق، بل الاستعمال والسياق والقرائن هي الأمور التي تتدخل في ذلك. فالوضوح والخفاء هما «من الأمور النسبية الإضافية، فقد يتضح لبعض الناس، أو للإنسان في بعض الأحوال ما لا يتضح لغيره أوْلَه، في وقت آخر، فينتفع حينئذ بشيء من المحدود والأدلة، ما لا ينتفع بها في وقت آخر»[9].

وممن قال بعسر تعريف العلم الجويني والغزالي في السياق الأصولي، حيث ذهب الغزالي في المستصفى إلى صعوبة «تحديده على الوجه الحقيقي بعبارة جامعة للجنس والفصل الذاتي، فإنا بينا أن ذلك عسير في أكثر الأشياء بل أكثر المدركات الحسية يتعسر تحديدها فلو أردنا أن نحد رائحة المسك أو طعم العسل لم نقدر عليه وإذا عجزنا عن حد المدركات فنحن عن تحديد الإدراكات أعجز ولكنا نقدر على شرح معنى العلم بتقسيم ومثال»[10]. ولكن الفلاسفة لا يرتضونه، ويعتبرونه مسلكا ناقصا في التعريف، يدخل تحت التعريفات بالرسم أو باللفظ لا تحت الحد.

فما هي مسالك هذه التعريفات الممكنة التي قدمها كل هؤلاء للفظ العلم؟

2. مصطلح العلم ومسالك تعريفه:

2. 1. مسالك التعريف:

يلاحظ الكثير من الدارسين أن الثقافة الإسلامية عرفت نوعين من التعريفات: تعريفات فلسفية متأثرة بالمنهجية المنطقية الأرسطية وتعريفات تداولية متأثرة بالمنهجية الأصولية[11]. وينطبق هذا على مفهوم العلم الذي رغم تعدد تعريفاته، فإنها ترجع في الغالب إلى هذين المسلكين في التعريف[12]:

أحدهما تعريف فلسفي صوري: فالعلم من حيث هو لفظ ينتمي منطقيا إلى مبحث التصورات في الأورغانون المنطقي الأرسطي، وبالتالي فهو يخضع في تعريفه لنظرية الحد. والحد الجامع للفظ العلم هاهنا هو أنه «حصول صورة الشيء في العقل»[13]. ومن هذه الجهة جعل ابن سينا -مثلا- العلم مرادفا للإدراك والعقل، وذهب إلى أن إدراك الشيء أو تعقله هو كون» حقيقته متمثلة عند

المدرك»[14]، أما ابن رشد فإنه يعتبر -تبعا للمنطق الصوري الأرسطي- أن العلم الحقيقي هو معرفة الأشياء بعللها الأولى، فنحن نعلم الشيء علما حقيقيا في الغاية «متى (...) علمناه بالعلة الموجبة لوجوده، وعلمنا أنها علته»[15]. والدليل على ذلك في نظر ابن رشد في أن «كل من «يدعي أنه علم الشيء فإنه إنما يرى أنه قد علمه بهذه الجهة سواء علمه بالحقيقة أو لم يعلمه، فإن كليهما إنما يزعمان أنهما علما الشيء بهذه الجهة. لكن الفرق بينهما أن الذي لا يعلم الشيء على ما هو به يظن أنه علمه بعلته وهو لم يعلمه، والذي علمه على التحقيق علمه بعلته. وإذا كان هذا هو العلم الحقيقي المطلوب، فالذي يفيد هذا العلم هو البرهان. وقد يقال العلم الحقيقي على نحو آخر، وهو: العلم المكتسب بالحد»[16].

والمسلك الثاني هو: التعريف التداولي الذي ساد عند أغلب الفقهاء والمتكلمين، وهو يجعل العلم معرفة واعتقادا أو صفة لكل من قام به العلم، أو إدراكا للأشياء كما هي في حقيقتها، دون ربط هذه الحقيقة بالجنس والفصل، ولا باللوازم الذاتية، ولا بباقي الشروط الصورية العسيرة. بل يربطه كذلك بسكون النفس. وفي هذا السياق تندرج بعض التعريفات، مثل «العلم هو معرفة المعلوم على ما هو به»[17]، أو هو «اعتقاد الشيء على ما هو به»[18]، أو أنه أو «هو الذي يوجب كون من قام به عالما»[19]. كما أن تعريف العلم بالقسمة والمثال الذي تقدم عند الغزالي يدخل في هذا المسلك.

الملاحظ أن مثل هذه التعريفات لا تتعدى مفردة العلم بمعناه العام. أي أنها «تعريفات للإدراك الإنساني على وجه الخصوص»[20]. لذلك وجب تقييد هذه التعريفات بشروط محددة.

2. 2. شروط التعريف:

إن «القول بأن العلم حصول صورة الشيء في العقل حمل معه إلى الفلاسفة مشاكل فلسفية يونانية. لأن مفهوم الصورة كان يعني أحد المكونات الجوهرية للشيء. والصورة عند أفلاطون فكرة (Eidos idée) ولها وجود في عالم المثل. وهي عند أرسطو جوهر ملازم للمادة نفسها، لا مفارق لها في عالم المثل»[21]. ولهذا كان الاستيفاء بالشروط الفلسفية الصورية للتعريف عامة، وشروط تعريف العلم خاصة، أمرا في غاية العسر.

أما في المسلك التداولي، فإن هذه الشروط تجمعها العبارة التالية: «العلم هو الاعتقاد الصادق الجازم الثابت»[22]. فثمة إذن شروط أربعة هي بمثابة الأسس والأركان التي يقوم عليها تعريف مفهوم العلم، وهي: الاعتقاد والصدق والجزم والثبات.

فالاعتقاد شرط ضروري في أي علم. صحيح أنه أعم من العلم كذلك، لأن كل علم فهو اعتقاد وليس كل اعتقاد علما، ولكن لا يمكن أن نعلم بشيء دون أن نعتقد أنه كذلك.

والصدق (أو المطابقة)، ركن من أركان العلم لأننا حين نعتقد شيئا ما لابد وأن يكون

صادقا أو مطابقا للواقع، وإلا صار في زمرة الاعتقادات الفاسدة.

والجزم هو القطع، أي أن الشخص العالم لا يجب أن يبقى في حال الحيرة والشك، بل يجب أن يعتقد أن الشيء كذا ولا يمكن أن يكون غير كذا.

أما الشرط الرابع فيعني أن العلم لا يزول بتشكيك متشكك، وهو ما انبنى على حجة أو دليل.

قد نجد بعض تعريفات الفلاسفة تدرج بعض هذه الأركان في تعريفاتها للعلم (كالجزم، أو الدليل والحجة مثلا)، ولكن المعنى الذي تسنده لها يندرج تحت إطار المسلك المنطقي الصوري، بينما معناها في نصوص الأصوليين وكثير من المتكلمين يخرجها عن ذلك المسلك إخراجا، ويجعلها تأخذ معان تداولية، لا صورية.

لذلك يرى البعض أن ربط العلم بالاعتقاد من جهة، والدليل الصادق الجازم المطابق للواقع من جهة أخرى، فتح النقاش في نظرية العلم - ضمن المسلك التداولي - في اتجاهين[23]:

- الأسس الاستدلالية للعلم: من تحليل وتركيب، واستنباط واستقراء وتجريب وتطوير أشكال البرهنة من الشكل الصوري الأرسطي والشكل الرياضي الأوقليدي إلى الشكل التداولي الحجاجي.

- الأسس الاعتقادية والأخلاقية والعملية للعلم بدل الإغراق في شطحات العقل النظري التأملي، وحدث ذلك تحت تأثير التطورات الابستمولوجية الحاسمة في المعرفة العلمية الرياضية والفيزيائية والفلكية، وبتفاعل مع الغنى المنهجي الذي تميزت به المنهجية الأصولية في المجال التداولي الإسلامي.

المصادر والمراجع:

- تطور مفهوم العلم في الفكر الإسلامي، مجلة دراسات شرقية، العددان 24/23، باريس 2005. ص ص 48-7
- التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، مكتبة لبنان ناشرون ط1، 1996، ص1221
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، درء تعارض العقل والنقل، تح محمد رشاد سالم، دار الكنوز الأدبية، 1979.
- الجابري، إدريس نغش، دراسات في فلسفة العلوم الإسلامية وتاريخها، مطبعة أنفوبرنت، فاس، ط 1، 2009.
- الجرجاني، علي، كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1408هـ/ 1988م.
- الرازي، فخر الدين، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.
- ابن رشد، أبو الوليد، تلخيص منطق أرسطو، كتاب البرهان، تحقيق جيرار جهامي، دار الفكر اللبناني، ط1، 1992.
- ابن سينا، أبو علي، الإشارات والتنبيهات، تحقيق سليمان د نيا، ط3، دار المعارف.
- شوربا، زينب ابراهيم، الابستمولوجيا: دراسة تحليلية لنظرية العلم في التراث، دار الهادي، ط 1، 2004.
- الشوكاني، محمد بن علي، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق وتعليق أبي

حفص سامي بن العربي الأشري، دار الفضيلة، ط1، 2000.
- الطوسي، محمد بن الحسن، رسائل الشيخ الطوسي، نقلا عن زينب إبراهيم شوربا، الابستمولوجي.
- الغزالي، أبو حامد، المستصفي من علم الأصول، دار الفكر، بيروت، د. ت.
- ابن فورك، الحدود في الأصول، تحقيق محمد السليماني، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1999م.
- الماجري، أبو علي الحسن بن علي. أسهل الطرق إلى فهم المنطق، تحقيق محمد بن شريفة، مجلة المناظرة، السنة الأولى، العدد2، 1410هـ/ 1989م.
- النقاري، حمو: المنهجية الأصولية والمنطق اليوناني من خلال أبي حامد الغزالي وتقي الدين بن تيمية، الشركة المغربية للنشر ولادة، المغرب، ط 1، 1991.

الهوامش:

1. الشوكاني، محمد بن علي، إرشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق وتعليق أبي حفص سامي بن العربي الأشري، دار الفضيلة، ط1، 2000، ص60.
2. يجب التنويه هاهنا بالعمل الجاد المتميز الذي أنجزته زينب ابراهيم شوربا، الابستمولوجيا: دراسة تحليلية لنظرية العلم في التراث، دار الهادي، ط 1، 2004. وكذلك بالدراسة المهمة التي أنجزها أبو بكر باقادر عن تطور هذا المفهوم في التراث الفكري الإسلامي، رغم مسلك الاختصار الذي سلكه فيها. ينظر: باقادر، أبو بكر: تطور مفهوم العلم في الفكر الإسلامي، مجلة دراسات شرقية، العددان 23/ 24، باريس 2005. ص ص 7-48.
3. الرازي، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت. 2/ 203.
4. نفسه، ج2، ص 203.
5. الماجري، أبو علي الحسن بن علي، أسهل الطرق إلى فهم المنطق، تحقيق محمد بن شريفة، مجلة المناظرة، السنة الأولى، العدد2، 1410هـ/ 1989م، ص47.
6. الغزالي، أبو حامد، المستصفي من علم الأصول، دار الفكر، بيروت، د. ت. 1/ 12.
7. المستصفي من علم الأصول، 1/ 10.
8. ينظر موقف ابن تيمية في قضية التعريف في: النقاري، حمو: المنهجية الأصولية والمنطق اليوناني من خلال أبي حامد الغزالي وتقي الدين بن تيمية، الشركة المغربية للنشر ولادة، المغرب، ط 1، 1991.
9. ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، تح محمد رشاد سالم، دار الكنوز الأدبية، 1979 3/ 330
10. الغزالي، المستصفي في الأصول، 1/ 25. الغرض من القسمة هو تمييز العلم عما قد يلتصق به- من اعتقاد المقلد. والمثال هو تعريف بالتشبيه كأن نقول: العلم هو انطباع الصور في العقل كما تنطبع في المرآة.
11. ينظر مثلا: النقاري، حمو: المنهجية الأصولية والمنطق اليوناني من خلال أبي حامد الغزالي وتقي الدين بن تيمية، مصدر مذكور.
12. الجابري، إدريس نغش، دراسات في فلسفة العلوم الإسلامية وتاريخها، مطبعة أنفوبرنت، فاس، ط 1، 2009، ص 63-64.
13. كتاب التعريفات للجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1408هـ/ 1988م، ص155.
14. ابن سينا الاشارات والتنبيهات، تحقيق سليمان د نيا،ط3،دار المعارف،ص359.
15. ابن رشد تلخيص منطق أرسطو، كتاب البرهان، تحقيق جيرار جهامي، دار الفكر اللبناني، ط1، 1992، ص 373.
16. ابن رشد تلخيص منطق أرسطو، ص373.
17. الحدود في الأصول لابن فورك، تحقيق محمد السليماني، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1999م، ص76.
18. التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، مكتبة لبنان ناشرون ط،1 1996، ص1221
19. نفسه، ص 1222.
20. زينب ابراهيم شوربا، الابستمولوجيا...ص45.
21. الجابري، إدريس نغش، دراسات في فلسفة العلوم الإسلامية وتاريخها، ص 63.
22. وهي عبارة جمعتها زينب إبراهيم شوربا بالاستقراء من نصوص تراثية كثيرة، ينظر: الابستمولوجيا: دراسة تحليلية لنظرية العلم في التراث، ص 51 وما يليها حيث قدمت المؤلفة جدولا نافعا مستقصية أهم تعريفات لفظة العلم في التراث.
23. الجابري، دراسات في فلسفة العلوم الإسلامية وتاريخها، ص 64.